



الرقم: 195/ل إ

التاريخ: 28/2/2022

لجنة إدارة مصرف سوريا المركزي، بناء على أحكام القانون رقم 23/ لعام 2002 وتعديلاته، وعلى  
أحكام المادة 2/ من قرار مجلس الوزراء رقم 7/م. وتاريخ 13/2/2022 المعديل للقرار رقم 5/م. وتاريخ  
20/1/2020 والقرار رقم 28/م. وتاريخ 24/3/2021، وعلى كتاب وزارة المالية رقم 34/1/2038 ص.هـ  
تاریخ 24/2/2022، وعلى كتاب مديرية موضوعية الحكومة لدى المصارف رقم 925/16/ص تاریخ  
22/2/2022، عقدت جلسة بتاريخ 27/2/2022 قررت ما يلي :

المادة 1- الموافقة على اعتماد التعليمات المبينة أدناه بخصوص تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم 7/م. و  
تاریخ 13/2/2022 المعديل للقرار 5/م. وتاریخ 20/1/2020 والقرار رقم 28/م. وتاریخ  
24/3/2021، وفق ما يلي:

أولاًً- الالتزام باتباع الإجراءات المبينة أدناه في إطار تطبيق أحكام الفقرة 1/ من المادة 1/ من  
القرار رقم 7/م. وتاریخ 13/2/2022 فيما يخص تسديد ثمن الوحدة العقارية محل البيع  
أو جزء منه عبر الحسابات المصرفية، وفق الآتي:

1- تقوم الدوائر المالية المختصة بمنح براءة الديمة المالية مرفق معها وثيقة قيد مالي أصولية  
مدون عليها القيمة الرائحة للوحدة العقارية محل البيع والتي يتم على أساسها احتساب  
ضريبة البيوع العقارية وفق أحكام القانون رقم 15/ لعام 2021، مع مراعاة تدوين  
واحتساب القيمة الرائحة المذكورة بما يتاسب مع شمول (الوحدة العقارية) محل البيع  
فيما إذا كان كامل العقار أو جزء أو حصة سهمية منه.

2- يقوم أصحاب العلاقة (المشتري/ طالب التحويل) أو من ينوب عنه قانوناً بإبراز الوثيقة المشار  
إليها في الفقرة 1/ أعلاه أمام المصرف عند إجراء الحوالة المصرفية لسداد ثمن الوحدة  
العقارية المباعة أو جزء منه.

3- يلتزم المصرف الذي يتم سداد الثمن أو جزء منه عبر الحسابات المصرفية المفتوحة لديه  
بما يلي:

أ. احتساب مبلغ الحد الأدنى لعملية التسديد في الحساب المصرفي للملك/ البائع أو خلفه  
العام أو الخاص أو من ينوب عنه قانوناً، بواقع نسبة 15% من القيمة الرائحة للوحدة  
العقارية محل البيع، وإصدار الإشعار المصرفي لعملية التحويل المطلوبة وفقاً لذلك،  
وبحسب الضوابط والشروط الأخرى المحددة لاسيما بموجب البندين 1/ و 2/ من  
الفقرة 4/ من المادة 2/ من القرار 599/ل.إ. تاريخ 23/5/2021 بخصوص مضمون هذا  
الإشعار والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص.

ب. ضمان التوافق بين بيانات الوحدة العقارية محل البيع المدرجة في الإشعار المصرفي الذي يصدره ووثيقة القيد المالي الصادرة بهذا الخصوص عن الدوائر المالية المختصة.

ثانياً- الالتزام باتباع الإجراءات المبينة أدناه في إطار تطبيق أحكام الفقرة /2/ من المادة /1/ من القرار رقم 7/م وتاريخ 13/2/2022 فيما يخص تسديد ثمن المركبات محل البيع أو جزء منه عبر الحسابات المصرفية، وفق الآتي:

- 1- يقوم أصحاب العلاقة (المشتري/طالب التحويل) أو من ينوب عنه قانوناً بتقديم أي وثيقة أصلية مقبولة مثبت عليها سنة الصنع بالنسبة للمركبة محل عقد البيع أمام المصرف عند إجراء الحوالة المصرفية لسداد ثمن المركبة أو جزء منه.
  - 2- يقوم المصرف بتحديد الحد الأدنى لمبلغ لحوالة المصرفية المطلوبة لأغراض هذا القرار حسب سنة صنع المركبة ووفق المبالغ المبينة في الفقرة /2/ من المادة /1/ من القرار 7/م. المشار إليه أعلاه، وإصدار الإشعار المصرفي لعملية التحويل المطلوبة وفقاً لذلك، وحسب الضوابط والشروط الأخرى المحددة لاسيما بموجب البندين /أ/ و /ب/ من الفقرة /4/ من المادة /2/ من القرار 599/ل.إ تاريخ 23/5/2021 بخصوص مضمون هذا الإشعار والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص.
  - 3- يتلزم المصرف بضمان التوافق بين بيانات المركبة محل البيع المدرجة في الإشعار المصرفي الذي يصدره ووثيقة المقدمة إليه بخصوص سنة صنع المركبة.
  - 4- لا تخضع عمليات بيع الجرارات الزراعية والدراجات الآلية لأحكام هذا القرار.
- المادة 2- إبقاء مبلغ 500,000 لـ. فقط خمسمائة ألف ليرة سورية لا غير في حساب (البائع) لمدة ثلاثة أشهر على الأقل بعد تنفيذ إشعار تحويل قيمة عملية البيع في حسابه المصرفي حسب الأصول.
- المادة 3- تعدّ مصارف التمويل الأصغر التي تعمل بموجب أحكام القانون رقم 8 لعام 2021 مشمولة بتطبيق أحكام القرار 5/م. ولعام 2020 وتعديلاته منذ صدوره وحسب الأصول، وفق أي ضوابط خاصة أخرى يمكن أن يصدرها مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص وحول تطبيق هذا القرار.
- المادة 4- يستمر العمل بالقرار 215/ل.أ. لعام 2020 والقرار 599/ل.أ. لعام 2021 بخصوص التعليمات الخاصة بتطبيق القرار 5/م. ولعام 2020 وتعديلاته بما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار.
- المادة 5- نشر نسخة من التعليمات المبينة بموجب هذا القرار في مكان بارز في المصرف بكافة فروعه بما يضمن اطلاع المتعاملين عليه، ونشر نسخة منه في الموقع الإلكتروني الخاص بالمصرف.
- المادة 6- يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه ويبدأ سريان العمل به اعتباراً من تاريخ نفاذ القرار 7/م. وتاريخ 13/2/2022.

حاكم مصرف سورية المركزي

الدكتور محمد عصام هزيمة

ل.ش